

## قتل من أجل ثأر

# جريمة قتل تنهي حياته في السجن بعد أن كان أسيراً

□ بغداد / ايناس جبار



ضرب زلزال حياة (م.أ) بعد عودته من الأسر عند انتهاء الحرب العراقية الإيرانية فاختلعت فرحته بالعودة مع المشهد المأسوي الذي حدث بعد سماع زوجته وهي تروي له قصة خداعها من قبل جارتيها (ن.ع) لتقتنها بالزواج من أخيها أثناء فترة غياب زوجها إلا انها كانت ترفض الموضوع ويشده وفاة منها وأملا بعودة زوجها.

ولم تكن تعلم الزوجة بأنها تقع ضمن خطة رسمتها الجارة مع أخيها بغرض الإيقاع بها وإقناعها بالزواج ففي أحد الأيام دعت الجارة الزوجة للحضور إلى بيتها للمشاركة في تناول وليمة عشاء نظمتها الجارة لعدد من الصديقات والجارات المقربات. وفعلاً قبلت الزوجة الدعوة باعتبارها دعوة جماعية ولا ضير فيها وتوجهت مساء إلى بيت جارتيها ودخلت إلا انها تفاجأت بعدم وجود أي صوت أو معلم يدل عليها بسكنة قلبية توفي على البيت فنادت على جارتيها (ن.ع)

وسمعت صوتاً في الداخل اتضح بأنه صوت أخيها وسألته عن أخته فأجابها بأنها في الداخل فاقترب منها بصورة مخفية وشعرت الزوجة بأنها وقعت في الفخ وتوجهت إلى الباب مسرعة وأغلقت وقام بالاعتداء الجنسي عليها وأهدتها بغضها في المنطقة اذا أخبرت أحداً بذلك. وبعد مرور السنين استطاعت الزوجة إخفاء سرها المرير وبدأت الأحداث تتغير وفي عام ١٩٧٩ أصيب شقيق الجارة المعتدى عليها بسكتة قلبية توفي على أثرها بعد أن استمع الزوج لحادثة

الاعتداء التي تعرضت لها زوجته أثناء غيابه بدأ بالتفكير والتخطيط لأجل الثأر لها. وفي يوم ٢٥/٤/٢٠١٠ خرجت الجارة (ن.ع) من دارها لمصاحبة الزوج (م.أ) بحجة تكليفها لخطبة امرأة له وقام بشراء سكنة من أحد المحال القريبة من بيته واستدرجها إلى إحدى المناطق المعزولة وقام بطعنها عدة طعنات وتركها تصارع الموت إلا ان لفظت أنفاسها الأخيرة وماتت وبعد فترة ورد إخبار إلى مركز الشرطة بوجود جثة امرأة مقتولة في منطقة معزولة وتم اكتشاف عن المتهم (م.أ) لإتقاد والده فاعترفت

الجثة وتشريحها مع ضبط اداة الجريمة (السكين) بالقرب منها والتي تعرفت عليها حالاً صاحبة المحل التي باعها للزوج (م.أ) في نفس يوم اختفاء الجارة، وتم التحقيق مع الزوج الذي أصبح متهماً في القضية فاعترف بشكل مفصل بقيامه بقتل المجنى عليها الجارة (ن.ع) لقيامها بتسهيل عملية اغتصاب زوجته أثناء غيابه في الأسر فقرر الثأر لزوجته بعد ثبوت التهمة على الزوج وبعد إكمال إجراءات المركز بتحويل القضية إلى المحكمة حضر ابن المتهم (م.أ) لإتقاد والده فاعترفت

أمام الضابط بقيامه بقتل الجارة إلا ان الضابط لم يصدق اعترافاته لعدم وجود أي دليل يدل على قيامه بهذا الفعل حتى انه لم يستطع الدلالة على الجثة في حينها كما ان صاحبة المحل حددت بيان الذي اشترى السكن منها والده وليس هو ولعدم كفاية الأدلة كافية ومقنعة بقتل الجارة عمداً مع سبق الإصرار عليه قررت المحكمة إدانة المتهم وفق أحكام المادة ٤٠٦/١١/عقوبات وبدلالة المواد ٤٧٨و٤٩٠ منه والإفراج عنه وإخلاء سبيله ما لم يكن موقوفاً بمقتضاها استدلالاً بالمادة ١٣٢/١ عقوبات كون المدان مريضاً وكبير السن ولم يسبق الحكم عليه.

## سلاماً يعراق

# ساحة التحرير .. ابنته وناعب ييه

□ هاشم العقابى

ساحة التحرير، منذ ان وجدت الى يومنا هذا ، تدرج تحت مصطلح الاماكن او الساحات العامة. وكلمة العامة أو العام، كما في قول المال العام، تعني انها تخص الشعب. لذا فتحريمها على الناس يتحدر الى مستوى الظلم والظلمان. يمكن للطغاة ان يسلبوا من الشعب أشياء كثيرة. وقد يصير الشعب أو ربما يخاف من البطش لكن الى حين. وإذا ما تصرف الحاكم على انه ملاك أو اقطاعي والشعب مجرد مستأجر فلا يلومن الا نفسه ان وجد الشعب لا يرحمه في لحظة ما. ولنا في ما حدث بمصر، مؤخرًا، خير عبرة وبليغ. حتى ميكافيلي، الذي علم الطغاة أبشع الوسائل لإذلال الشعوب، حذرهم من مغية سلب الناس اموالهم وممتلكاتهم. فبرأيه ان الإنسان قد ينسى قتلاه، لكنه لا يمكن ان ينسى ملكه المغتصب.

كنت أتوقع ان فترة المئة يوم التي كتبها الملكي على نفسه، قد منحته وقتاً كافياً للتأمل والمراجعة. اول ما بدر لذهني انه سيتوجه في الايام القليلة المتبقية من تلك "الهدنة" لشكر الشعب العراقي الذي استجاب "لرغبته" وصبر كل هذه المدة. رغم ان حال اغلب العراقيين مثل حال الذي انطلق على اصبعه باب سيارة يذيقه الالم المر كل ثانية. ولربما ألم العوز والفقر اشد إيذاء.

وبدلاً من شكر المهتكين والمتعيبين الصابرين اصدر رئيس الوزراء امرا بمعاينة المظاهرين. عاقبهم بحرامتهم من حق استخدام المكان الذي اختاروه للتعبير عن همومهم. لا بل وفرض عليهم المكان الذي يعجبهم هو، ورغم انهم ملأوا بغيرض على المستأجر الرحيل دون ان يأخذ رايه. ان ساحة التحرير ليست من اموال القاصرين يا حكومة. انها ملك للشعب وواحدة من بيوتة التي سكنت قلبه قبل ان يسكنها. فمن حقه هو فقط، وليس من حق غيره، ان يقرر تغييرها كسكان مظاهراته. وما دام الشعب مسلماً ولم يسرق او يفسد او يحمل السلاح صامتاً كان ام ناطقاً، فمن حقه ان يتظاهر او يلعب او يرقص أو يغني بما يمتي يشاء. وما على الحكومة الا ان تحميها بكل الوسائل. فان لم تفعل فهي اقرب للطغيان منها للديمقراطية.

تعرف جيداً ان الحكومة ستبتر فلعنتها هذه بحجة الحفاظ على ارواح المظاهرين. فان كان كذلك، فلم لم تفرض سياسة "الحجر بالملاعب" على تظاهرات كثيرة أخرى طافت بغداد بكل حرية؟ يبدو ان "الحجر" لا يشمل الذين لديهم "حصنة" بالخاصة الابتدائية للبنين.

فيما رئيس الوزراء: انشأه، لا بل وارجوك بكل محبة من أجل هذا الشعب، ان تدع العراقيين يظهرون سلاماً تحت نصب الحرية. انه بيتهم الذي أحبهم وأحبوه. وسترهم هناك حتى لو اطردتهم عمليات بغداد بالصورايخ وليس بألم الحار المزجج بالرمال والملح. فحرام المظاهرين من ساحة التحرير مكاناً للاحتجاج والتعبير عن مطالبهم، التي حتى انت تقرر بشر عييتنا، قد يدفعهم لركبها. وهذا ما لا نتناهاه لك أو لهم. نصيحتي ان تغلق الباب بوجه أي مستشار أو "مقرب" يكره هذا الشعب، ويريد ان يكرهه أيضاً. لا وفق الله كل من اشار عليك بهذا الرأي الذي قد يحول التحرير من ساحة تظاهرات الى ساحة حرب، لا سمح الله.

## حكم بالإعدام شنقاً لقتله شابين في وضح النهار

عددة أيام تتلقى الام اتصالاً هاتفياً بان المتهم (م) هو قاتل ولديها، تبكي بصمت، ولأسباب طائفية يشترك المتهم (م) مع تلك المجموعة الإرهابية في الهجوم على صاحب محل المواد الغذائية (ش) المتواجدين في محله بإطلاق النار عليه فارادو قتيلاً.

بعد اللقاء القبض على المتهم (م) عن قضية قتل مواطنين أبرياء لأسباب طائفية، هذه الوقائع أيدتها المتهمين بصفة شهود بيان المتهم (م) بنيتي إلى تنظيم القاعدة الإرهابي، وقد تأيدت أقوال الشهود بأقوال المخبرين السريين، وقد اكدها المتهم (م) بأقواله المدونة أمام المحقق "مقرب" يكره هذا الشعب، ويريد ان يكرهه أيضاً. لا وفق الله كل من اشار عليك بهذا الرأي الذي قد يحول التحرير من ساحة تظاهرات الى ساحة حرب، لا سمح الله.

## عقوبة القانون المفروضة

إن محكمة جنابات الكرخ ببيتها الثانية قضت بتاريخ ٢٠١١/١٢/٢٣ بالعدو ١٤٢٨/٢٣/٢٠١٠ إدانة المتهم (م) بالإعدام شنقاً حتى الموت على وفق المادة الرابعة ١/ وبدلالة المادة الثانية ١،٢/ من قانون مكافحة الإرهاب الشخصي تعززت باعتراف المتهم الأولي والابتدائي وأقوال المتهمين بصفة شهود وليس هناك ما يدحض تلك الأدلة الكافية لإدانة المتهم والتي جاءت معززة يكمل بعضها البعض الأخر عليه ولما تقدم وكالفألة الأدلة المتحصلة ضد المتهم (م) قررت المحكمة إدانته بموجب مادة التهمة الموجهة اليه وتحديد عقوبته بمقتضاها وصدر القرار حضورياً وبالاتفاق قابلاً للتعيين والتوقيف التلقائي استناداً لأحكام المادة ١٨٢/١ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وافهم علناً في ٢٠١١/١٢/٢٣.

## يجيب عنها المحامي صالح نجم

يعمله يكون ملزماً بدفع كامل الأتعاب كما كان قد أنهى العمل لصالح موكله. سن | المواطن رعد فائض ياس/الموصل/ يسأل ما المقصود بالمادة (١٣٦)ب/التي يسلب عليها الإعلام حالياً.

ج | نصت المادة (١٣٦)ب/ من قانون اصول المحاكمات الجزائية التي تتضمن (لا تجوز حالة التهم التي المحاكم في جريمة ارتكبت أثناء تادية وظيفته الرسمية او بسببها الا بأذن الوزير التابع له مع مراعاة ما تنص عليه القوانين الأخرى).

علماً انه في زمن الحاكم المدني برايمر قد تم إيقاف العمل بها وفي زمن حكومة الدكتور علوي تمت إعادة العمل بها وقبل أيام صوت البرلمان على إلغائها ونحن ننظر التصديق عليها من قبل رئيس الجمهورية.

## قرارات وأحكام

### عقد باطل

عقد بيع المعمل المشمول بأحكام المادة (٢٠/خاتين) من قانون كتاب العدول لا يتعدى العدل وعند عدم التسجيل يعتبر العقد باطلاً ويعاد الطرفان إلى الحالة التي كانا عليها قبل العقد.

### القرار

لدى التدقيق والمداولة وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون ذلك لان عقد البيع المورخ ٢٠٠٨/٦/١٩ الجاري بين طرفي الدعوى في ما يتعلق ببيع المعمل الخاص بإنتاج الكونكريت المسلح يعتبر باطلاً من الناحية القانونية لعدم استيفائه الشكلية التي يتطلبها قانون كتاب العدول رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٨ في مادته ٣٠/ثانياً التي قضت بعدم انعقاد التصرفات القانونية على المسكنة الا بتسجيلها لدى دائرة كاتب العدل المختصة مما يترتب على ما تقدم ان للمدعي الحق بمطالبة المدعى عليه بإعادة المبلغ بدل البيع المدفوع من قبله للمدعى عليه، بما ان محكمة الاستئناف كانت قد راعت وجهة النظر القانونية المتقدمة قررت تصديقه ورد الاعتراضات المتضمنة وتحميل المميز رسم التمييز، وصدر القرار بالاقطاع.

### عقوبة موظف يستغل وظيفته

بغداد / المحرر ج.ن موظف في مديرية التسجيل العقاري مهمته هي تزويد المواطن الذي يريد إجراء، معاملة بيع أو شراء عقار ببيان مجاناً ومن دون ثمن حسب تعليمات مديرية التسجيل العقاري العامة، ولكن عندما انتقل إلى وظيفة توزيع الاستمارات (البيان) على المواطنين الذين يريدون بيع أو شراء عقار قرر ان يستلم وظيفته حسب اعتقاده، فهو يوزع ما لا يقل عن مئة بيان- لذلك فقد أخذ يستوفي الخاص، حتى شاع خبره وانتشر الحديث عنه وتعالى اللغظ حوله وصلت أخباره إلى أجهزة النزاهة التي أخذت تترصد له ويعملية أو يكمن ليس من الصعوبة والتعقيد، ثم القبض على هذا الموظف ملتصاً بالجرائم المشهود فاقترت إلى التحقيق، ثم بونت إفادته، ثم ضبطت شهادته وقد عرض أمام قاضي التحقيق الذي بارده بالقول، أنا قاضي تحقيق النزاهة اتهمك

بقيامك ببيع بيان التسجيل العقاري للمواطنين مقابل بدل مادي لحسابك الشخصي خلاف التعليمات التي توجب أن توزعها للمواطنين مجاناً، أخذنا مفضلاً، أوجب المتهم مقراً ولم أقواله، وكذلك أقوال شهود الإلتبات وحضر الضبط، وبذلك توفرت لقاضي التحقيق أدلة الإثبات، فقرر إحالته إلى محكمة الجنابات في الرصافة، وبعد أن أحضر المتهم وأوقف في قفص الإتهام، إذ لم يستطع أن ينسب بئنت شفة، ولما سأله رئيس المحكمة، هل أنت مذنب أم بريء؟ أجاب أنه بريء، ولكن هيئة المحكمة بغضائها الثلاثة والمدعي العام غيرتهم القناعة بأنه مذنب فقط رئيس المحكمة بالحكم قالاً: ثبت للمحكمة من سير التحقيق والمحاكمة بأنك قمت ببيع كل نسخة من بيان التسجيل العقاري لحسابك، وقد أخذت المحكمة بأن لا توجد لك يد الموظف في اية مرحلة من مراحل التحقيق ويتقاضى الموظف مسحوب

### استشارات قانونية

اليد أنصاف روايته خلال فترة التوقيف وتعاد الانصاف المتبقية في حالة صدور قرار التبرئة من التهمة أو الإفراج أو الوظيفية ولكن دادرتي قامت بسحب يدي من الوظيفة ما قانونية هذا التصرف وما هي آثاره؟ سن | الموظف عدنان جبار- موظف من بغداد- يسأل تم إيقافه في أحد مراكز الشرطة بسبب تهمة وجهت لي بسبب الوظيفة ولكن دادرتي قامت بسحب يدي من الوظيفة ما قانونية هذا التصرف وما هي آثاره؟

ج | دادرته وفقاً للقانون أن تسحب يدك من الوظيفة إذا تم إيقافك من جهة ذات اختصاص طيلة فترة التوقيف وللوزير أو رئيس الدائرة أن يسحب يدك مدة لا تزيد على (٦٠ يوماً) إذا ترى أن بقاءك في الوظيفة ضرر بالمصلحة العامة أو قد يؤثر على سير التحقيق في الفعل الذي أحيل من اجله إلى التحقيق ويعد الى نفسه وظيفته بعد انتهاء المدة المذكورة الا إذا كان هناك محذور فينسب إلى وظيفة أخرى. وللجنة، توصي بسحب يد الموظف في اية مرحلة من مراحل التحقيق ويتقاضى الموظف مسحوب

المدة ٢٤٠ ق.ع.